

كَيْشِفُ الْغَطَائِ

عَنْ أَحْكَامِ الذَّهَبِيِّ فِي سَيْرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ
(عَلَى الْأَحَادِيثِ وَالْقَصَصِ وَالْأَنْبَاءِ)

جَمَعَ وَتَرْتِيبَ
يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْبَكْرِيُّ الشَّهْرِيُّ

أَضَوَّاءُ السَّلَفِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م

مكتبة أضواء السلف - لصاحبها علي المزني

الرياض - شارع سعدية أبي وقاص - بجوار بئره - ص ب ١٢١٨٩٢ - الرمز ١١٧١١
ت ٢٣٢١٠٤٥ - محمول ٥٥٤٩٤٣٨٥

للموزعون المعتمدون لمنشوراتنا

- المملكة العربية السعودية: مؤسسة الجريسي.
- قطر: مكتبة ابن القيم - ت ٨٦٣٥٢٣.
- باقي الدول: دار ابن حزم - بيروت - ت ٧٠١٩٧٤.

كشفت الغطاء
عن أحكام الذهب في سيرة عبد الله النبأ
(على الأعداء دين كالفصحى والأندلس)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿مُقَلِّمَةٌ﴾

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ .
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ .
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ مَقْرِبًا﴾ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ .

أَمَّا بَعْدُ : فَمِنْ نَعَمِ اللَّهِ ﷻ عَلَيَّ أَنْ شَرَّفَنِي بِخِدْمَةِ سَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْذُ كُنْتُ طَالِبًا فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي مَطْلَعِ هَذَا الْقَرْنِ الْمَهْجَرِيِّ قَضَيْتُ بِهَا مَا يَقْرُبُ مِنْ سَبْعِ سِنِينَ مَجَاوِرًا لِلْمُصْطَفَى ﷺ ثُمَّ قَدَّرَ اللَّهُ لِي أَنْ أُنْتَقَلَ إِلَى جَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى بِمَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ لِمُواصَلَةِ طَلَبِ الْعِلْمِ فَنَعِمْتُ بِجَوَارِ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ .

وقد تشرفت في كلتا المدينتين المقدستين بالتلمذ على مشايخ فضلاء في السنة وعلومها ، وانصرفت همي لذلك دراسةً وتأليفاً وجمعاً ، مستخدماً طريقة السير والتتبع بجمع ماتفرق وتأليف ماتشتت والذي هو أحد أبواب التصنيف وتزداد أهميته في علوم الحديث خاصة ، بل لا يتقن هذا الفن من لم يهتم بهذا الجانب .

وفي هذا يقول الخطيب البغدادي في كتابه العظيم (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)^(١) : « قل ما يتمهر في علم الحديث ، ويقف على غوامضه ، ويستثير الخفي من فوائده ، إلا من جمع متفرقه ، وألف متشتته ، وضم بعضه إلى بعض ، واشتغل بتصنيف أبوابه ، وترتيب أصنافه ، فإن ذلك الفعل ممّا يُقوِّي النفس ويثبت الحفظ ، ويُذكي القلب ، ويشحذ الطبع ، ويسط اللسان ويجيد البيان ، ويكشف المشتبه ويوضح الملتبس ، ويُكسب أيضاً جميل الذكر وتخليده إلى آخر الدهر كما قال الشاعر :

يَمُوتُ قَوْمٌ فَيُخَيِّي الْعِلْمُ ذِكْرَهُمْ ❁ وَالْجَهْلُ يُلْحِقُ أَمْوَاتاً بِأَمْوَاتٍ » .

وهذه الطريقة استطاع المحدثون - كابن المديني ، وابن حبان ، والخطيب ، والذهبي وغيرهم - بواسطتها إثراء جانب علوم الحديث بمصنّفات بدیعة وصلنا البعض منها ولا يزال كثير منها في حيز المفقود .

وقد منَّ الله عليّ باستخدام هذه الطريقة فتمكنت من جمع :

- (مسند أنس بن مالك) .

- (مرويات حميد الطويل عن أنس بين السماع والتدليس) .

وهذه دراسة معللة .

- (كشف النقاب عن أسباب الألقاب) .
 - (القابوس معجم للتراجم الواردة في القاموس وشرحه تاج العروس)
 - (موسوعة أحكام الذهبي على الأحاديث والآثار) .
- وهذا يختص بجمع أحكام الذهبي على الأحاديث والآثار وسيأتي الحديث عن ذلك .
- (فرائد القلائد) .

أجزاء منشورة في الحديث وعلومه منها تحقيق ، ومنها تأليف .

وسوف أنشرها - بأذن الله - على مراحل بعد تنقيحها وفق تيسير الله ﷻ

أقول هذا متحدّثاً بنعمة الله - إذ من شكر النعمة التحدث بها - ثم إعلاماً للإخوة طلاب هذا العلم الشريف بما عسى أن تقرّ أعينهم به من هذه المصنّفات .

هذا ولقد كان للمحدّث العلامة محمد ناصر الدين الألباني - حفظه الله - فضل السّبق بإذكاء شعلة من النشاط والحماس بين أهل العصر ، حفزت الكثيرين للاهتمام بالسنة وعلومها .

وتعد (السلسلة الصحيحة) و (السلسلة الضعيفة) و (صحيح الجامع) و (ضعيف الجامع) أبرز ملامح هذا المشروع العظيم « تقريب السنة بين يدي الأمة وبيان أحكامها للناس » الذي وقف حياته في سبيل تحقيقه .

وهذا أوحى لي بمحاولة تكملة جهود الشيخ الألباني في تقريب أحكام الحديث للناس وبالأخص غير المختصين ، ورأيت أنّ هناك من الأئمة المتأخرين من كان له من الاهتمام بالحكم على الأحاديث الشيء الكثير لكن

ذلك متفرق في مصنفاتهم المختلفة أمثال : النووي ، والذهبي ، وابن كثير ، وابن مفلح ، وابن حجر ، وغيرهم .

فباشرت هذا العمل فترة من الزمن مبتدئاً بالحافظ ابن حجر - حيث يعد من أوسع هؤلاء كلاماً على الأحاديث - فاستقرأت لهذا عدة مجلدات من (فتح الباري) و (الإصابة) و (المطالب العالية) و (التلخيص الحبير) وغير ذلك من مصنفاته ، ثم شاء الله ﷻ أن أطلع على جزء تخريج حديث «أرحم أمتي بأمتي أبوبكر» للأخ الفاضل مشهور حسن سلمان ، فرأيت أنه أشار إلى أنه بصدد جمع أحكام الحافظ ابن حجر على هيئة صنيع الشيخ الألباني في (صحيح الجامع) و (ضعيف الجامع) .

عندها أوقفت عملي إذ لم أشاء تكرار العمل ، ويمت صوب مصنفات الإمام الذهبي وقمت باستقراء الكثير منها ، لكن لفت انتباهي أثناء جمعي لأحكامه من (سير أعلام النبلاء) أنه اهتم اهتماماً بالغاً بنقد المرويات نقداً علمياً رصيناً ، سنداً ومتناً ، بل جاوز نطاق الحكم على الأحاديث إلى نقد الروايات الأدبية والتاريخية ، وقد أفرغ في هذا الكتاب ملكته النقدية فلم يكن جامداً عند حدود قواعد علوم الحديث النظرية ، بل طبق ذلك تطبيقاً عملياً واستخدم عقله في رد كثير من الروايات ، وتفنن تفنناً عجباً في إصدار هذه الأحكام مما جعله يطلق أحكاماً دقيقة على الرواة والمرويات مستفيداً من خلفيته الكبيرة في مجال تاريخ الرواة وجرحهم وتعديلهم ، فكان هذا الكتاب بحق خلاصة لمنهجه في نقد الرواة والمرويات ، ومن ميزات هذا الكتاب أنه قلما يورد فيه حديثاً أو أثراً أو حكاية يؤدّ الحكم عليها إلا ساقها بسندها .

لذا آثرت أن أتوسع في جمع أحكامه في هذا الكتاب على وجه الخصوص وإخراجه وفق المنهج التالي :

(١) سلكت المنهج الذي سار عليه بإيراد المرويات بأسانيدها ، إلا أنني لم أذكر بعض الأحاديث التي وردت في الصحيحين أو أحدهما إلا إذا كان في إيرادها فائدة .

(٢) التزمت بإيراد جميع الأحاديث ، والآثار ، والأخبار ، والحكايات التي حكم عليها صراحة أو تلميحاً .

(٣) هذه المرويات : منها ما رواه بأسانيده العالية ، ومنها ما أورده معلّقاً على إمام من الأئمة ، ومنها ما أورده بغير إسناد .

وقد تصرّفت في النوع الأول بحذف جزء من السند وإهمال بيان درجة علوه وسلكت في ذلك مسلكه في النوع الثاني إلا أنني حرصت على أن يكون الإسناد مشتملاً على سبب الحكم .

(٤) إذا كان الحديث من رواية صحابي عن صحابي كررته في ترجمة كل واحدٍ منهما .

(٥) قسمت الكتاب إلى قسمين :

فالقسم الأول : رتبت الأحاديث والآثار فيه على مسانيد الصحابة ، وذلك على نسق حروف المعجم مبتدئاً بالأسماء ، فالكنى ، فالنساء ، مع تقديم العشرة في الذكر .

والقسم الثاني : ذكرت فيه الأخبار ، والحكايات ، ونحوها على نسق حروف المعجم كذلك .

(٦) التزمت بعبارات الذهبي التي أطلقها في الحكم على الرواة والمرويات إلا في حدود ضيقة لاتأثير لها على مقوله مثل قوله :

هذه أحاديث صحيحة ، أو أحاديث باطلة ، أو نحو ذلك من صيغ الجمع

فإنني أقول بعد كل حديث من هذه الأحاديث : حديث صحيح ، وحديث ضعيف ، وحديث باطل ، وذلك مراعاة للترتيب السابق ذكره .
(٧) ختمت الكتاب بثمانية كشافات مهمة على النحو التالي :

- كشاف للآيات القرآنية .

- كشاف لأطراف الأحاديث المرفوعة على الأبواب الفقهية .

- كشاف لأطراف الأحاديث المرفوعة .

- كشاف لأطراف الآثار الموقوفة .

- كشاف للأعلام الذين تكلم عليهم الذهبي .

- كشاف لمصطلحات الذهبي في الحكم على الرواة ، وغيرهم .

- كشاف لمصطلحات الذهبي في الحكم على الأحاديث وغيرها .

- كشاف لمحتوى الكتاب .

وسوف تكون الأحاديث المرفوعة من هذا الكتاب - بأذن الله تعالى -

ضمن (موسوعة الذهبي) والتي سوف تكون مجردة الأسانيد .

ولمّا كان قد أفاض في الحديث عن الذهبي ومكانته العلمية ، وما يتعلق بذلك الأستاذ بشّار عوّاد في كتابه (منهج الذهبي في كتابه تاريخ الإسلام) وفي (مقدمته لسير أعلام النبلاء) فإنني أكتفي بذلك عن الترجمة له هنا .

وقد أسميته : **كشافُ الغطاءِ عن أحكامِ الذهبيّ في سِيرِ أعلامِ النبلاءِ**

على الأحاديثِ والقَصَصِ والأَنْبَاءِ

هذا وأسأل المولى ﷺ أن ينفع به ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وألاً
يحرمنا الأجر والمثوبة عليه في الدنيا والآخرة ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ،
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

كتبه / يحيى بن عبد الله بن يحيى البكري الشهري
في غرة صفر سنة ثمانى عشرة وأربع مئة وألف
للهجرة النبوية
بمدينة خميس مشيط



